

الشراكة الأوروبية

الشراكة الأوروبية

- معناها الدخول في مناطق حرة مشتركة مع الاتحاد الأوروبي بشروط مختلفة لكل دولة من دول البحر المتوسط .
أي فتح الأسواق وإلغاء الجمارك .
- رسوم الجمارك بدول الاتحاد هي 5% علي السلع الصناعية و 10% علي السلع الصناعية و 10% علي المنتجات النسيجية , بينما الرسوم في مصر تراوحت بين 60% و 230% .
- كان هدف دول الاتحاد هو النفاذ الي السوق المصري بدون عوائق وبدون رسوم في مقابل مبالغ نقدية نصت عليها الاتفاقية. لا تغطي ما تفقده الخزانة من رسوم جمركية أو تعويضات للصناع أو استثمارات للتحديث .

- أدعي الاتحاد أن الشراكة يصاحبها برنامج لتحديث الصناعة المصرية – إلا أن البرنامج المذكور لم يتطرق الي اليات التحديث والتطوير من مكون تكنولوجي هام ومراكز تكنولوجية ، وأختلف عن برامج أسبانيا والبرتغال.
- بعد سبع سنوات لم نشهد استثمارات صناعية أوروبية في مصر نتيجة التوقيع علي اتفاقية الشراكة - حيث أن المنتجات الأوروبية تنفذ الي الأسواق بدون الحاجة الي الأستثمار في صناعة محلية – بل تسببت في غلق مصانع كثيرة.
- شملت الاتفاقية نصوصاً تسمح للاتحاد بالتدخل في الشأن الداخلي وبعودة المصريين العاملين بالاتحاد.

ادعاءات الخارجية المصرية والاتحاد الاوروبي للتأثير علي القرار :

- أن مصر اتخذت قرارا بالاندماج في الاقتصاد العالمي والأخذ بأساليب العولمة وأنها لا يجوز لها أن تبقى خارج الدول الموقعة علي اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد.
- إن الانضمام سيحقق لمصر مكاسب سياسية في حل مشكلة الشرق الأوسط بتأييد أوروبي.
- انها ستحقق لمصر قدرة تنافسية عالمية لمنتجاتها من خلال تحديث الصناعة المصرية.

كما ستحقق ما يلي:

- استثمارات أوروبية كبيرة تحقق طفرة في التنمية الصناعية .
- تقديم دعم مالي وتوفير مصادر التمويل.
- تقديم دعم فني (استقدام خبراء – تدريب بالداخل والخارج – إقامة مراكز ومعاهد تدريب ... الخ)
- تحديث و تطوير التكنولوجيا القائمة ونقل التكنولوجيا الجديدة.
- المساهمة في إقامة المراكز التكنولوجية .
- تطوير وتحديث المصانع القائمة وزيادة القدرة الانتاجية لمنتجاتها الصناعية لنتمكن من النفاذ في الاسواق الاوروبية والعالمية.
- تقنين أوضاع المهاجرين المصريين العاملين بدول الاتحاد الاوروبي والسماح بدخول عاملين جدد.

الموقف والوضع القائم بعد مرور سبع سنوات على توقيع الاتفاقية:

- الاستثمارات الاوروبية اقتصرت على شراء اسهم مصانع قائمة استراتيكية لاحتكار الاسواق (الاسمنت والإطارات... الخ).
- لم يقدم الاتحاد دعما ماليا للقطاعات الصناعية ، انما تم الترخيص لعدد كبير من البنوك الاوربية جمعت مدخرات وودائع المصريين وتقوم بتقديم القروض لتمويل شراء المنتجات الاوربية والسلع الاستهلاكية.

- اقتصر الدعم الفنى المقدم على:
 - اقامة دورات تدريبية محلية فى الموضوعات الادارية والتجارية
 - اقامة ورش عمل لعدة ايام لموضوعات غير فنية
 - اعداد بعض التقارير بخبراء مصريين وبعض الاوروبيين
 - المساهمة الرمزية للاشتراك فى المعارض
 - المساهمة فى تجهيز بعض مراكز التدريب المهنى والتقنىويساهم الجانب المصرى فى هذا النشاط بما لا يقل عن 40% من التكلفة .
- لم يساهم الاتحاد فى تطوير التكنولوجيات القائمة ولم يساهم بجديدة فى اقامة مراكز تكنولوجية جديدة .

- تم وضع العراقيل والعوائق امام دخول المنتجات الصناعية المصرية للأسواق الاوروبية مثل اقامة دعاوى الاغراق ووضع شروط ومواصفات متعسفة واشترطات بيئية غير مطبقة ببعض الدول الاوروبية ومنع منتجات بادعاء تشغيل الاحداث والنساء .
- انخفض معدل الزيادة فى الصادرات المصرية للأسواق الاوروبية عما كان الوضع عليه قبل التوقيع على الاتفاقية نتيجة لانضمام عشر دول جديدة للاتحاد الاوروبى لديها عمالة رخيصة ومدربة مما افقد مصر القدرة التنافسية امام المنتجات الاوروبية بالداخل والخارج .

الممارسة والواقع بعد سبع سنوات

- فتح الأسواق المصرية أمام السلع الأوروبية مع رفع الجمارك عنها مع وضع العراقيل أمام دخول السلع المصرية للأسواق الأوروبية أدى الى :

- غلق و افلاس مئات الصانع المصرية.
- اهدار الأستثمارات القائمة.
- تشريد العمالة وزيادة البطالة.
- نقص الناتج الصناعي المحلى.
- الأثر السلبي على ميزان المدفوعات.

- لم يتم تعديل أوضاع المصريين المهاجرين والمقيمين بدول الاتحاد الأوربي بل عمل الاتحاد على طردهم.

- ساءت معاملة الاتحاد للمصريين الراغبين فى السفر الى الاتحاد واستخدمت السفارات شروطاً تعسفية.
- لم تتحقق أى مكاسب سياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط حيث كانت مواقف الاتحاد غير عادلة و غير ايجابية واستخفف الاتحاد تماماً بمصالحنا وأمننا.
- تم توظيف أموال الشراكة لاختراق دوائر المجتمع المصرى والسياسية والإعلامية الرسمية والصناعية والمثقفين بنجاح للتأثير على رأى العام والتدخل فى الشأن الداخلى وتمويل جمعيات أهلية يكون ولاءها لممول للرجوع عن الثوابت الوطنية تحت ستار شعارات وادعاءات مختلفة ينتج عنها الضغط على النظام ومؤسسات الدولة أضعف دورها الرقابى

قراءات مقترحة

- السياسة والصناعة :مقال نشر بالمصرى اليوم 2008 /8/12
كتبه د.مصطفى الرفاعى (مودع).
- علاج مصر الأقتصادي : تأليف محمد طلعت حرب
دار الكتب و الوثائق اليومية ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة
- قناة السويس-ماضيها-حاضرها ومستقبلها . كتاب نشر فى 2006 وكتبه م.محمود
يونس فى عام 1963 (يطلب من الأهرام).
- الرأسمالية الأجنبية فى مصر (1937-1957) . تأليف د.فرغلى على هريدى-الهيئة
المصرية العامة للكتاب.
- الملكية والسيادة. مقال كتبته د.مصطفى الرفاعى (مودع).
- عبور الفجوة التكنولوجية :د.مصطفى الرفاعى - مكتبة الأسرة.
- تاريخ سينا – القديم والحديث والجغرافيا. تأليف نعوم بك شقير
طبع بدير سانت كاترين 1985 .